إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر بين تحسين الخدمة العمومية وتحديات الواقع

روشو خالـــــــــــد- أستاذ محاضر قسم" أ "- التخصص: القانون العام- المركز الجامعي/تيسمسيلت.

rouchoukha@gmail.com

ملخص:

تعتبر الإدارة المحلية الركن الأساس في أي بناء هيكلي تنظيمي في الدولة، بل تعتبر واجهتها المفصلية التي تدور حولها كل عملية تنموية تطويرية، ومن ثم يعتبر الإصلاح وتطوير الأداء واجب نحو هذا المرفق العام، ذلك أنه يؤدي خدمات عمومية للمواطن، الأمر الذي يحتم علينا تطويره وتنميته بما يستجيب والمتطلبات الخدماتية للمواطن، ولعلّ من أهم هذه المتطلبات هو تحسين نوعية الخدمات التي ينبغي أن تكون ذات جودة عالية، في ظل تنمية محلية شاملة، وفق نظرة استشرافية، وفي إطار هياكل إدارية متطورة وناظمة لتسيير الشأن العام بسهولة ويسر.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، الإصلاح الإداري، الخدمة العمومية، عصرنة الإدارة العمومية.

Abstract

The local administration is the cornerstone of any structural organizational structure in the country. It is considered as the complex face of which every developmental development process revolves. Reform and performance development is therefore a duty towards this public facility, as it provides public services to citizens. And its development in response to the service requirements of the citizens. Perhaps the most important of these requirements is to improve the quality of services that should be of high quality, in the light of comprehensive local development, according to a forward-looking, and within the framework of administrative structures and sophisticated management of public affairs easily and Pleased.

key words: Local Administration, Administrative reform, Public service, Modernization of public administration.

مقدمة:

تعتبر الإدارة المحلية الركن الأساسي في أي نظام سياسي، بل نستطيع القول أن قياس مدى تقدم الدولة وتحكمها في تسيير الشأن العام يكمن في مدى قوة أو ضعف إدارتها المحلية، ذلك أن الدولة نفسها تستمد قوتها وثقتها من هذه الحلقة المفصلية في التنظيم الهيكلي لها، ومن ثم تسعى جميع الأنظمة في العالم إلى تحسين

تاريخ الإرسال: 2019/05/04 **تاريخ القبول:**2019/12/11 **تاريخ النشر**:2019/12/31

هذه الهيئة لتجعلها الأسلوب الأمثل لتقديم الخدمات العامة للمواطن من جهة وكسب ثقته من جهة أخرى، ولا يكون ذلك منتجا إلا بناءا على أسس صحيحة ومتينة.

وتبعا لذلك فإن تطوير الإدارة المحلية أصبح ضرورة لازمة لاستهداف أي تنمية في المجتمع، ومن ثم فإن إدخال أساليب جديدة ووسائل حديثة وأنماط ناجحة من شأنه إحداث إصلاح إداري عميق في الإدارة المحلية، الأمر الذي يحدث تنمية متوازنة ومتكاملة في إطار تحسين علاقة هذه الأخيرة بالمواطن، وهو مطلب أي نظام في تسيير الشأن العام، ثم إن تقريب هذا المرفق العام من المواطن من شأنه العمل على استقرار العلاقة الناظمة لذلك، وكذا العمل على إحداث تنمية على المستوى المحلي لترقى نتائجها وآثارها على المستوى الوطني في شكل منظومة متكاملة.

وتأسيسا على ذلك فإن الحديث عن تطوير الإدارة المحلية من حيث الأساليب والوسائل معناه استهداف تحسين الخدمة العمومية التي تعتبر مطلب وغاية أي نظام سياسي، بقصد زرع الثقة لدى المواطن ومن ثمّ استقرار العلاقة الناظمة بين المواطن وإدارته. وتبعا لذلك فإن المشرع الجزائري استهدف هذه الميزة بعدة نصوص قانونية لعلّ أهمها قانون 11-10[1] و كذلك المرسوم رقم 88-131 الذي ينظم علاقات بين الإدارة والمواطن، إلى جانب ذلك نذكر كذلك المرسوم التنفيذي رقم 14-193 المؤرخ في 2014/07/03 المحدد لصلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، وغيرها من النصوص القانونية التي حاول المشرع الجزائري من خلالها تطوير الأداء الإداري وإصلاحه من جهة، وكذلك استهداف تحسين الخدمات العمومية.

وبالنظر إلى المكانة المميزة التي تحتلها الإدارة المحلية في نظام هرم الدولة تبعا للمهام المسندة لها، والتحديات المرافقة لأداء هذه المهام والمتمثلة في ضبط معادلة التكامل والتوازن بين تطوير التنمية المحلية وأداء الخدمات العامة في جودة عالية وبأفضل السبل على اعتبار أن الإدارة المحلية هي واجهة أي نظام سياسي، بل نستطيع القول أنها ركنه الأساس الذي من خلاله تنطلق أي عملية إنمائية في المجتمع، وعليه فإن الإشكالية التي نراها جديرة بالبحث والدراسة تنحى بنا إلى طرح التساؤل التالي : **فيما تتمثل السبل الكفيلة لضبط معادلة التكامل بين الإصلاح الإداري واستهداف تحسين الخدمة العمومية ؟ وما هي أهم التحديات التي تقف أمام تطوير الإدارة المحلية؟ وفيما تتمثل أهم السبل لمعالجة هذه التحديات؟**

و عليه سوف نتطرق إلى كل ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأطر الناظمة لاستهداف تحسين الخدمة العمومية.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه عملية إصلاح الإدارة المحلية.

المبحث الثالث: أفاق البناء الإداري الناجح.

1 - قانون 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.

تاريخ الإرسال: 2019/05/04 **تاريخ القبول:**2019/12/11 **تاريخ النشر:**2019/12/31

المبحث الأول: الأطر الناظمة لاستهداف تحسين الخدمة العمومية

لا يخفى على أحد أن استهداف الخدمة العمومي من خلال تحسينها وتقديمها للمواطن في أحسن صورها يعتبر مطلب وغاية يسعى القائمون على تسيير الشأن العام على تحقيقها بأفضل السبل، ذلك لارتباطها المباشر بالحياة اليومية للمواطن، ومن ثم فإن مسألة جودة الخدمات العمومية كما ونوعا وفي الوقت و المكان المناسبين يعد أمر ضروري ولازم للمواطن، ولا يكون ذلك إلا من خلال استعمال آليات لتحسن الأداء الإداري بشكل عام، وعليه سوف نتطرق إلى ذلك وفق النقاط التالية:

المطلب الأول: المقصود بالخدمة العمومية

يقصد بالخدمة العمومية (الحاجات الضرورية لحفظ الإنسان وتأمين رفاهيته والتي يجب توفيرها لغالبية الشعب والالتزام في منهج توفيرها على أن تكون مصلحة الغالبية من المجتمع هي المحرك الأساس لكل سياسة في شؤون الخدمات بهدف رفع مستوى المعيشة للمواطنين)[1] . كما يطلق أيضا على مصطلح الخدمة العمومية (الرابطة التي تجمع بين الإدارة العامة الحكومية والمواطنين على مستوى تلبية الرغبات وإشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات والمنظمات العامة)[2] . فمن خلال هذين التعريفين نستنتج أن الخدمة العمومية تهدف إلى إشباع حاجات المواطن من المتطلبات الأساسية، وذلك لارتباطها اليومي بحياة الإنسان، ومن ثم تحقيق مصلحة عامة، ولعل ذلك هو الهدف الأساس من إنشاء الموافق العامة، الذي يسعى بدوره إلى تحسين نوعية وجودة هذه الخدمات.

المطلب الثاني: القيمة القانونية لفكرة تحسين الخدمة العمومية

إن فكرة تحسين نوعية وجودة الخدمات العامة فكرة قديمة جديدة ذلك أنها تستهدف الأفضل والأحسن، طلبا لتطوير الإدارة وكسب رضا المواطن، وهي تعني إصلاح الخدمة العمومة والذي يعني بدوره بناء قطاع عام يتسم بالكفاءة والفعالية وقادر على خدمة حاجات الجماهير[3] . وتبعا لذلك فقد تبنى المشرع الجزائري فكرة تحسين الخدمة العمومية من خلال عدة نصوص قانونية ناظمة لهذا الشأن، وخصوص بعدما أسند هذه المهمة إلى السيد والوزير الأول بصفته المشرف الأول على تطوير حسن سير الإدارة العمومية[4] ، وخصوصا ما ورد في المراسيم الدالة على ذلك حيث اعترف أن تحسين الخدمة العمومية واجب يقع على الإدارة، وذلك بالنص على أنه: (يجب على الإدارة العمومية حرصا منها على تحسين نوعية خدمتها باستمرار

1 - العربي بوعمامة، رقاد حليمة، الاتصال العمومي والإدارة الإلكترونية، رهانات ترشيد الخدمة العمومية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد09، ديسمبر 2014، ص 40.

2 - عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة منتور، قسنطينة 2010/20/1، ص 40.

3 - عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص 04.

4 - الفقرة 6 من دستور الجمهورية الجزائرية لعام 1996.

تاريخ الإرسال: 2019/05/04 تاريخ القبول:2019/12/11 تاريخ النشر:2019/12/31

تحسين صورتها العامة، باعتبارها تعبيرا عن السلطة العمومية، أن تسهر على تبسيط إجراءاتها وطرقها، ودوائر تنظيم عملها والعمل على تخفيف ذلك[1]).

في حين فقد أسس المرصد الوطني للمرفق العام لفكرة تحسين الخدمة العمومية ، وذلك من طرف المرافق العامة، وهذا ما جاء به المرسوم الرئاسي رقم 16-03 الذي دعا إلى تحسين نوعية الخدمات استجابة لتطلعات المواطن[2]، أما المرسوم التنفيذي رقم 14-193[3] فقد دعا إلى تحسين الإدارة العمومية وذلك من خلال عصرنتها وتحديثها بإدخال كل التقنيات الحديثة في التسيير ربما في ذلك الإعلام والاتصال مع الأخذ في الاعتبار كل ما من شأنه تحسين الخدمات العامة.

كما دعا قانون 11-10 في مادته الثالثة منه إلى ضرورة الحفاظ على الإطار المعيشي- للمواطنين وتحسينه، وهو الأمر الذي يدعوا سلطات البلدية إلى الأخذ بعين الاعتبار كل ما من شأنه ترقية مستوى المواطن، ويقع على عاتق الإدارة مسؤولية تحسين نوعية خدماتها باستمرار، باعتبارها تجسيدا للسلطة العامة، فهي تعمل من خلال تبسيط الإجراءات وتسهيل دوائر عملها بفرض تخفيف ذلك على المواطن[4] في حين ذهبت التعليمة الوزارية رقم 1533-2011[5] إلى دعوة الحكومة من أجل السهر على تحسين أداء الخدمة العمومية، حيثما عملت هذه التعليمة على ضبط علاقة الخدمة التي تربط الإدارة بالمرتفقين.

وعلى نفس المنهج وإدراكا من الهيئة الساهرة على تسيير المرفق العام فقد جاءت التعليمة الوزارية رقم 2014/1469 مكرسة لفكرة تحسين الخدمات العامة، وذلك بالعمل على تبسيط الإجراءات التي من خلالها يتم استخراج مختلف الوثائق الخاصة بالحالة المدنية، ومع الأخذ بعين الاعتبار كل الإجراءات الكفيلة بتقريب الإدارة من المواطن، وكذا التخفيف على المواطن من أعباء الإدارة.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه تطور الإدارة المحلية:

لا يخفى على أحد من أن الإدارة المحلية تعاني صعوبات جمة، منها ما هو راجع إلى طبيعة النظام التسييري المتبع في إدارة الشأن العام، ومنها ما هو متعلق بالوسائل والأدوات المتاحة، كما أن هناك تحدي حتى بالنظام القانوني الناظم لتسيير الإدارة المحلية، الأمر الذي خلق صعوبات و تحديات. تقف دائما في وجه

1 - المرسوم رقم 88-131 المؤرخ في 1980/07/04 ينظم العلاقات بين الإدارة و المواطن، الجريدة الرسمية العدد 27 المؤرخ في 1988/07/06.

2- - المرسوم رقم 88-131 المؤرخ في 1980/07/04، المرجع السابق.

3 - المرسوم الرئاسي رقم 16-03 المؤرخ في 07-01-2016 المتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام، الجريدة الرسمية رقم 02 المؤرخة في 13 جانفي 2016

4 - المرسوم التنفيذي رقم 14-193 المؤرخ في 03-07-2014 المحدد لصلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والاصلاح الإداري الجريدة الرسمية رقم 41 المؤرخ في 06-03-2014

5 - - المادة 21 الفقرة 1 من المرسوم رقم 88-131 المرجع السابق

تاريخ الإرسال: 2019/05/04 تاريخ القبول:2019/12/11 تاريخ النشر:2019/12/31

الإصلاح أو على الأقل في عملية التطوير، وحتى نقف بشيء من التفصيل نتطرق إلى ذلك وفق الفروع التالية:

المطلب الأول: تحديات متعلقة بانعدام رؤية استشرافية للتسيير

إن عدم الاستقرار في أنماط التسيير ولّد اضطراب في العملية التراكمية من حيث التسيير، الأمر الذي نتج عنه انعدام إستراتيجية واضحة من حيث الاستشراف في المستقبل، الشيء الذي أدى في كثير من الأحوال إلى طغيان التسيير الفوضوي، العشوائي المبني على أفكار قاصرة، ورؤية بسيطة، ذلك أن التسيير الإداري يفتقر في كثير من مفاصله إلى إطار قانوني واضح وصارم مما نتج عنه جمود في الأساليب الإدارية.[1]

المطلب الثاني: تحديات متعلقة بانتشار ظاهرة الفساد الإداري

إن الفساد الإداري هو المعول الذي تتكسر أمامه كل محاولات الإصلاح، ذلك أنه مرض خطير استشرى في الإدارة حيث هدم كل بناء فيها، و من ثمة كان القانون 01/06 المتعلق بمكافحة الفساد في الجزائر، كردة فعل لوجود هذه الظاهرة بشكل مقلق وواسع، مع تنوع آلياته بما في ذلك طغيان القيم التي تتسامح مع هذه الظاهرة الفتاكة والخطرة على البناء الإداري الصحيح[2].

ولعل من أهم مظاهر هذه الآفة انتشار المحسوبية، واستغلال الوسائل العامة، استغلال النفوذ، الرشوة، الإهمال المتعمد وغير المتعمد، وغيرها من العوامل التي تفكك الروابط الأساسية التي تبنى عليها الإدارة الفعالة.

المطلب الثالث: نقص التكوين وهجر الكفاءات

في كثير من الأحيان تفتح مناصب للتوظيف دون الخضوع لأدنى الشروط الأمر الذي ينتج عنه توظيف أشخاص يفتقدون إلى الحدود الدنيا من الكفاءة، ضف إلى ذلك أحيانا تنعدم فكرة التكوين أثناء الخدمة الأمر الذي يخلف إداريين ذو كفاءات جد ضعيفة[3].

المطلب الرابع: تحديات في ذات الإدارة

ونقصد بذلك أن في الإدارة نفسها كتقسيم وتنظيم يوجد تداخل في كثير من مستوياتها، الأمر الذي يتطلب تغيير عميق داخل الإدارة، وذلك بضبط العلاقة بين مختلف الفروع الإدارية المحلية وكذا المسؤولين

1 - - عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، سنة 2001.

2 -- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، بيروت، دار الساقي، 2004، ص 35 و ما بعدها.

3 - - د/ قاسم ميلود، علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الأزمة ومحاولات الإصلاح، دفاتر السياسية والقانون العدد 5، جوان 2011، ص 76.

تاريخ الإرسال: 2019/05/04 تاريخ القبول:2019/12/11 تاريخ النشر:2019/12/31

الإداريين[1]، ضف إلى ذلك أحيانا وجود هياكل كثيرة ومتفرعة، ومستويات عديدة تنم على وجود تضخم كبير في الإدارة، الأمر الذي يتعب المواطن ويصعب من أداء الخدمات، ولاسيما إذا كانت الاختصاصات متداخلة فيما بين عدة إدارات[2].

المطلب الخامس: غياب الرقابة على أعمال الإدارة

إن غياب الرقابة الفعلية على أعمال الإدارة المحلية يؤدي حتما إلى تفشي ظواهر عديدة في التسيير الإداري، كالسلبية والبيروقراطية والفساد الإداري، والوصولية، والتحايل على القوانين، واحتقار العمل كقيمة حضارية[3]، ومن ثم ضعف أو غياب عنصر الرقابة من شأنه إنتاج خدمات ضعيفة، وحتى بصدد أداء جيد لابد من تفعيل هذا العنصر على جميع الأصعدة وفي كافة المجالات.

المطلب السادس: غياب منظومة قانونية ناظمة لتسيير الإدارة للشأن العام

إن غياب أو تذبذب المنظومة القانونية الواضحة المعالم من حيث التوظيف والتكوين والاستثمار في العنصر البشري من شأنه إنتاج موظفين ضعاف، وأساليب رديئة وخدمات ناقصة، وحتى من حيث وجود هياكل منتظمة واختصاصات متباينة من شأنه تحسين أداء التسيير الإداري، وكذلك غياب تكافؤ الفرص في التوظيف أو الترقية من شأنه هدم أساسات البناء الإداري الصحيح الذي يرفض الحلول الترقيعية، والحلول المستوردة بتاتا.

المطلب السابع: التحديات المتعلقة بالجانب المالي

لا يخفى على أحد ما للجانب المالي من دور مفصلي وحساس في تطوير أي عملي تنموية وخصوصا إذا تعلق الأمر بتحسين الخدمات العمومية المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن، ومن ثم يبقى تطوير أداء وتحسين الخدمة مرهون برصد أظرفه مالية معتبرة تنسجم وحجم المستهدفات المرجوة، وتأسيسا على ذلك يبقى هذا الجانب من العراقيل التي تقف أمام إحداث إصلاحات عميقة ومجدية في الإدارة المحلية.

المبحث الثالث: آفاق البناء الإداري الناجح

لقد عرفت الجزائر عبر عدة مراحل متعاقبة جملة من الإصلاحات التي مست بشكل أو بآخر جوانب عدة من العناصر المشكلة للإدارة، سواء تعلق الأمر بالجانب البشري المسير لها، أو تعلق الأمر بالهياكل والتقسيمات الناظمة لها، أو تعلق الأمر بالمنظومة القانونية الضابطة لمفاصل تسيير الشأن العام، وذلك من

---

1 - الحسن الوزاني الشاهدي، (تشخيص الاختلالات الرئيسة في علاقة الإدارة مع المواطنين، الموقع www.MMSP.you.ma/.../arolse.dysfonctionolministe

2 - - أمال نويصر، العلاقة بين الإدارة والمواطن في الجزائر واقع و آفات رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام سنة 2008، ص 5.

3- الدكتور بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص 10.

تاريخ الإرسال: 2019/05/04 تاريخ القبول:2019/12/11 تاريخ النشر:2019/12/31

خلال ترسانة قانونية استحدثت لهذا الشأن، وفي كل مرة يبحث المشرع الجزائري في أنجع السبل وأفضل الأنماط التي تدفع الإدارة المحلية إلى تحسين نوعية الخدمات العمومية، ثم إن مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل على كافة المستويات يتطلب منا إدخال تحسينات عميقة وفي كافة المفاصل والعناصر المشكلة للإدارة المحلية، كل ذلك ينبغي أن يصب في خانة استهداف تحسين الخدمة العمومية، وعليه نتطرق إلى هذه النقطة وفق الفروع التالية:

المطلب الأول: الاستثمار في العنصر البشري

إن العنصر البشري هو الركن الأساس لتسيير الشأن العام، بل نستطيع القول أنه يمثل المحور الذي تدور حوله عملية الإصلاح الإداري، ومن ثم فإن الاستثمار في هذا الجانب تكوينا و تأطيرا من شأنه تحسين نوعية الخدمة العمومية، الأمر الذي يقرب الإدارة من المواطن، بل ويكسب ثقة هذا الأخير، وهو الأمر الذي تعول عليه جميع الأنظمة طلبا للاستقرار والتطور. وتأسيسا على ذلك ينبغي للمواطن أن يطور أداءه، وأن ينمي كفاءته العلمية والإنتاجية ويفقه فكرة أنه في خدمة المواطن، وأن تحسين الخدمة لهذا الأخير يعد مطلب وواجب يقع على عاتقه، لا منة منه، ومن ثمة عليه العمل على تطوير قدراته لمسايرة تطور حاجات المواطن اليومية[1].

المطلب الثاني: تحيين منظومة قانونية متكاملة ومتوازنة

إن سنّ تشريعات متكاملة ذات نظرة تطويرية استشرافية من شأنه خلق مساحة من التعامل الإداري المريح لا من جهة الموظفين القائمين بتقديم الخدمات، ولا من جهة المواطن الذي يتلقى هذه الخدمات، فتحديد الصلاحيات وضبط المهام وإعطاء سلطات أوسع للإدارة المحلية من شأنه تحسين نوعية الخدمة، وتسريع وتيرة التطوير والإنماء.

المطلب الثالث: عصرنة الإدارة العمومية

لا يخفى على أحد أن عالمنا الواسع أصبحت تتحكم فيه وسائل الإعلام والتقنيات التكنولوجية الحديثة بشكل مذهل، الأمر الذي يحتم علينا بغرض أي عملية إصلاحية تطويره بالنسبة للإدارة إدخال هذا الجانب الهام والمفصلي في حياة التسيير، ثم إن استخدام هذه الوسائط من شأنه الرفع من مستوى الأداء الخدماتي ومن توفير المعلومات وسهولة الحصول عليها، الأمر الذي يؤدي حتما إلى ربح الوقت والجهد، والراحة لدى المواطن وهو الشيء الذي ينوع ويحسن من قيمة الخدمات العمومية.[2]

1 - أمال نويصر، المرجع السابق، ص 90.

2 - رافيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر 2001-2011، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري – تيزوزو، ديسمبر 2011، ص 130.

تاريخ الإرسال: 2019/05/04 تاريخ القبول:2019/12/11 تاريخ النشر:2019/12/31

والجدير بالذكر في هذا المقام هو أن الإدارة المحلية في الجزائر حاولت أن تخطو خطوات معتبر في هذا المجال بالرغم من أنها تبقى ضعيفة نسبيا مقارنة بالتحديات الناظمة لهذا الشأن، ولعلّ العمل ببطاقة التعريف البيومترية، وكذا جواز السفر البيومتري، وغيرها من المحاولات الهادفة لرقمنة الإدارة المحلية تبقى خطوات تحتاج إلى تثمين ورعاية أكثر.

المطلب الرابع: تحسين الجهاز الهيكلي الإداري

إن إعادة النظر في هيكلة الجهاز الإداري من حيث التقسيم والتفريع من شأنه تبسيط الإجراءات والكيفيات التي تتطلبها نوعية الخدمات، ذلك أن هذا الإجراء من شأنه التأسيس لمقاربة التحول اللامركزي، ومن ثمّ استفادة القطاع العام من النجاحات والميزات التي حققها القطاع الخاص خدمة للمواطن، ولا يكون ذلك إلاّ من خلال تبسيط إداري من حيث الوحدات المشكلة له، حيث تعمل هذه الأخيرة على تقديم الأفضل والأبسط.[1]

المطلب الخامس: تبني نظام الحوافز

إن إدخال هذه التقنية التنافسية من شأنه مكافئة الموظف العامل المخلص، الناجح نظير ما يقدمه، سواء من خلال مكافئات مالية أو ترقيات... وفي نفس الوقت هي عقاب للمتخلف والمتهاون في عمله، ولا يكون ذلك ناجحا إلا من خلال نظام متكامل حول هذه التقنية.

المطلب السادس: ضبط العلاقات الناظمة بين الهيئات المركزية واللامركزية

إن توزيع الاختصاصات توزيعا عادلا و متوازنا بين الإدارات المركزية والإدارات المحلية، وكذا فيما بين الإدارات المحلية من شأنه تحديد المهام، وضبط الصلاحيات، الأمر الذي يؤدي حتما إلى سهولة الإجراءات، وتبسيط الكيفيات التي من شأنها تقديم الأفضل للمواطن، ومن ثمّ تحسين نوعية الخدمات.

المطلب السابع: تفعيل نظام الرقابة

إن تفعيل نظام الرقابة يولد لدى الموظف الشعور بأنه خاضع للرقابة والمساءلة، وأنه محاسب عن أعماله وأداءه، ومن ثم قد يعرضه هذا إلى العقاب أو الفصل، الشيء الذي يدفعه حتما إلى التقليل من الأخطاء، وتحسين نوعية الأداء، ثم إن هذا النظام من شأنه خلق نوع من المساواة في تكافؤ الفرص بين الموظفين من حيث الامتيازات و من حيث الخدمات.

1- دنيا محمد حسن وفاء، المواطنة الفعالة كمدخل لتحسين الأداء في الجهاز الحكومي، القاهرة، 2015، ص 67.

تاريخ الإرسال: 2019/05/04 تاريخ القبول:2019/12/11 تاريخ النشر:2019/12/31

خاتمة:

إن الإدارة المحلية هي الخلية الأولى في أي عملية تغييريه إصلاحية تطويرية، ذلك أنها تمثل الحلقة الأساس بين السلطات المركزية والمواطن، ومن ثم فإن عملية الإصلاح والتحسين أمر ضروري وهام، ذلك أنه لا يمكن لنا الحديث عن أي تنمية إلاّ من خلال تطوير الأداء الذي توكل له مهمة تنفيذ واستشراف هذه العملية، ثم إن تقديم الخدمات وتحسين نوعيتها، والرفع من المستوى المعيشي للمواطن هو جوهر العمل الإداري المحلي.

وحتى نصل إلى أداء متميز لا بد من إدخال إصلاحات عميقة وشاملة لمناحي تسيير الشأن العام، ولا يكون ذلك ناجحا إلاّ باستهداف تطوير الإدارة المحلية، وعليه فإن من الاقتراحات التي نراها جديرة بتطوير الإدارة المحلية ولو بشكل يسير نذكر منها على سبيل المثال:

- الاستثمار في العنصر البشري تكوينا وتأطيرا وتدريبا.
- تحيين المنظومة القانونية الناظمة والضابطة لتسيير الشأن العام المحلي.
- عصرنة الإدارة المحلية بإدخال الجانب التكنولوجي التقني، بما في ذلك أنواع الوسائط الإعلامية تسييرا وأداء.
- تحيين تركيبة الجهاز الهيكلي بما يخدم تطلعات المواطن اليومية في سهولة ويسر.
- تبني نظام الحوافز و المكافئات من باب "تقول للمحسن أحسنت، و للمسيء أسئت".
- ضبط العلاقة الناظمة بين الهيئات المركزية والإدارات اللامركزية، ضبطا ينافي التداخل، وبين الصلاحيات والمهام.
- تفعيل نظام الرقابة المحاسبة.

قائمة المراجع:

أولا: المؤلفات

1 - عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، سنة 2001.

2 - دنيا محمد حسن وفاء، المواطنة الفعالة كمدخل لتحسين الأداء في الجهاز الحكومي، القاهرة، 2015.

ثانيا: المقالات

1 - د/ قاسم ميلود، علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الأزمة ومحاولات الإصلاح، دفاتر السياسية والقانون العدد 5 جوان 2011.

تاريخ الإرسال: 2019/05/04 **تاريخ القبول:**2019/12/11 **تاريخ النشر:**2019/12/31

2 - العربي بوعمامة، رقاد حليمة، الاتصال العمومي والإدارة الإلكترونية، رهانات ترشيد الخدمة العمومية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد09، ديسمبر 2014.

ثالثا: مذكرات ماجستير

[1] - أمال نويصر، العلاقة بين الإدارة والمواطن في الجزائر واقع و آفات رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام سنة 2008.

2 - الدكتور بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،

3 - عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة منتور، قسنطينة 2010/20/1.

4 - رافيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر 2001-2011، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري – تيزوزو، ديسمبر 2011.

رابعا: القوانين

1- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل6 مارس سنة2016 يتضمن التعديل الدستوري.

2 - قانون 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.

خامسا: المراسيم

1 - المرسوم 88-131 المؤرخ في 1980/07/04 ينظم العلاقات بين الإدارة و المواطن، الجريدة الرسمية العدد 27 المؤرخ في 1988/07/06.

2 - المرسوم الرئاسي رقم 16-03 المؤرخ في 07-01-2016 المتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام، الجريدة الرسمية رقم 02 المؤرخة في 13 جانفي 2016

3 - المرسوم التنفيذي رقم 14-193 المؤرخ في 03-07-2014 المحدد لصلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري الجريدة الرسمية رقم 41 المؤرخ في 06-03-2014

سادسا: التقارير

1 -- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، بيروت، دار الساقي، 2004، ص 35 و ما بعدها.

سابعا: مواقع الانترنت

1 - الحسن الوزاني الشاهدي، (تشخيص الاختلالات الرئيسة في علاقة الإدارة مع المواطنين، الموقع www.MMSP.you.ma/.../arolse.dysfonctionolministe

تاريخ الإرسال: 2019/05/04 **تاريخ القبول:**2019/12/11 **تاريخ النشر:**2019/12/31